

اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام

الاجتماع الثاني عشر

جنيف، ٣-٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢

البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت

طلبات التمديد وعملية تقديم طلبات التمديد بموجب المادة ٥

طلب تمديد الأجل المحدد لإكمال تدمير الألغام المضادة للأفراد وفقاً للمادة ٥ من الاتفاقية

موجز

مقدم من أفغانستان

١- استُخدمت الألغام على نطاق واسع منذ اندلاع النزاع في عام ١٩٧٨. وكانت القوات الروسية والقوات الأفغانية المدعومة من روسيا تستخدم في الأساس الألغام المضادة للأفراد، في حين استخدم المجهدون الألغام المضادة للدبابات. وأدى استخدام الذخائر على نطاق واسع من جانب القوات الروسية والأفغانية إلى حدوث مشكلة كبيرة أخرى تتمثل في المتفجرات من مخلفات الحرب والانتشار الواسع للذخائر غير المتفجرة والمتروكة على حد سواء. وبعد انهيار النظام السوفييتي، استمر استخدام هذين النوعين من الألغام على نطاق واسع وبصورة عشوائية نظراً للمواجهات بين قوات طالبان والتحالف المناهض لها المسمى "تحالف الشمال". كما تفاقم تلوث البلد بالمتفجرات من مخلفات الحرب بسبب العمليات العسكرية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية عقب هجمات ١١ أيلول/سبتمبر الإرهابية (١١/٩).

٢- وكان للتلوث تأثير كبير على الصعيد الاجتماعي - الاقتصادي. وتسبب وجود الألغام في تدهور إنتاج المحاصيل وارتفاع تكاليف النقل وعرقلة عمليات إعادة التوطين والتأهيل. وكان حوالي ٣٠٠ ٨ من مباني المدارس والمرافق الصحية والمصانع غير صالحة للاستخدام بسبب وجود الألغام، مما أثر بشكل مباشر في حياة ٦٢٣ ٠٠٠ شخص.

وأدت الألغام إلى إغلاق ٢٢٨ كلم^٢ من الأراضي الزراعية المنتجة، حيث بلغت الخسائر حوالي ١١,٥ مليون دولار في السنة. وتسببت الألغام المزروعة في الطرق وحولها في تقييد النقل إلى حد كبير، مما جعل توصيل ونقل السلع أكثر صعوبة وتكلفة. وتقدر الخسائر بأكثر من ٢٦ مليون دولار نظراً لزيادة تكاليف النقل والوقت اللازم للترحيل.

٣- وكان التأثير الإنساني كبير من حيث الوفيات والإصابات، فقد بلغ عدد الإصابات المسجلة ٢٦٢ ٢١ حالة جراء الألغام والمتفجرات الأخرى من مخلفات الحرب خلال الفترة من ١٩٧٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، مع أن من المرجح أن يكون العدد أكبر نظراً لصعوبة في التبليغ بشكل دقيق في بلد كبير الحجم ولديه هياكل أساسية محدودة في مجال الاتصالات. وتشير السجلات إلى أن الألغام المضادة للأفراد والمتفجرات الأخرى من مخلفات الحرب أدت إلى مقتل ٠٣٧ ٤ وإصابة ٢٢٥ ١٧ مواطناً أفغانياً، فتجاوز ذلك الحد الأقصى للإصابات المسجلة خلال الفترة بين عامي ١٩٩٧ و٢٠٠٢، حيث بلغ عدد القتلى ٥٩٥ والجرحى ١٨٥ ٤ شخصاً بسبب الألغام المضادة للأفراد.

٤- وبدأت عمليات إزالة الألغام عقب انسحاب القوات السوفيتية في عام ١٩٨٩. وتم تنسيق تلك العمليات بشكل أساسي من باكستان، باستثناء منظمة هالو ترست (Halo Trust) التي فتحت مكتباً في كابول عام ١٩٨٨. وقام مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية المقدمة إلى أفغانستان بتأسيس مركز الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في أفغانستان في إسلام آباد، فضلاً عن خمس منظمات غير حكومية أفغانية، كما أضيف المزيد من الشركاء مع مرور الوقت. وفي عام ١٩٩٠، أنشأت الحكومة الأفغانية لجنة رفيعة المستوى كانت أول مركز لتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام، ثم أصبحت إدارة إزالة الألغام وأدمجت في الهيئة الوطنية الأفغانية لإدارة الكوارث. وتشكل إدارة إزالة الألغام في الوقت الراهن الوكالة الحكومية الأساسية المعنية بالإجراءات المتعلقة بالألغام والمسؤولة عن الاستراتيجية العامة. وبعد انهيار نظام طالبان في عام ٢٠٠١، أحالت الأمم المتحدة مسؤولية تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام إلى دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام وانتقل مركز الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في أفغانستان من إسلام آباد إلى كابول. وفي عام ٢٠٠٨، أُطلق على هذا المركز اسم مركز تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام في أفغانستان، وذلك كخطوة نحو إضفاء الطابع الوطني على أعماله ولتحويل مسؤولية تنسيق برنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام في أفغانستان إلى الحكومة الأفغانية - المسمى الجماعي لكافة الوكالات العاملة في الإجراءات المتعلقة بالألغام في أفغانستان.

٥- وقام برنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام في أفغانستان بمحاولات كبيرة وشجاعة منذ عام ١٩٨٩ لمسح نطاق التلوث. وشمل المسح عمليات المسح الوطني التي انطلقت في عام ١٩٩٣ وتبعها المسح العام في الفترة من ١٩٩٤ إلى ٢٠٠٢ والدراسة الاستقصائية عن تأثير الألغام التي نُفذت للتأكد من نطاق المخاطر في البلد بعد فترة وجيزة من انضمام

أفغانستان للاتفاقية في عام ٢٠٠٣. والعقبات التي حالت دون الفهم الدقيق لمشكلة التلوث تمثلت في عدم توفر معلومات عن حجم ومواقع حقول الألغام، وتعذر الوصول إلى المناطق لأسباب أمنية، واستمرار النزاع الذي لا يزال مستمراً حتى اليوم. وينبغي الإشادة بوكالات الإجراءات المتعلقة بالألغام لعملها الدؤوب وتنفيذها للمهام في ظروف صعبة.

٦- وترى أفغانستان أن نتائج الدراسة الاستقصائية عن تأثير الألغام، حتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، هي الأساس الأكثر دقة الذي يمكن أن يُقاس عليه التقدم المحرز. وتشير نتائج الدراسة الاستقصائية إلى وجود ما مجموعه ٣ ٥٢٧ منطقة يشتهب في أنها خطيرة ومزروعة بألغام مضادة للأفراد مساحتها الإجمالية ٤٤٥,٦ كلم^٢ ويمتد تأثيرها إلى ١ ٩١٤ من المجتمعات المحلية. وعلاوة على ذلك، كانت هناك ٩٧٨ منطقة يشتهب في أنها خطيرة ومزروعة بألغام مضادة للدبابات أو بها متفجرات أخرى من مخلفات الحرب، وتبلغ مساحتها الإجمالية ٢٧٠ كلم^٢ ويمتد تأثيرها إلى ٦٥٧ مجتمعاً محلياً.

٧- واعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ وحتى نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٢، حققت الجهات المنفذة تقدماً كبيراً بالرغم من إضافة ٣ ٥٠٣ منطقة خطر جديدة خلال الفترة التي أعقبت انضمام أفغانستان إلى الاتفاقية. وقد نتج هذا التلوث الإضافي عن جهود المسح المستمرة التي أدت إلى اكتشاف مناطق ملوثة لم تكن معروفة في السابق. ومع ذلك، تم إلغاء مناطق خطر مساحتها ١ ٢١٣,٩ كلم^٢ (حقول ألغام مضادة للأفراد وألغام مضادة للدبابات وميادين قتال)، وتم تدمير ٧٧٥,١١٩ لغماً مضاداً للأفراد و٣١ ٣١٧ لغماً مضاداً للدبابات و٤٨٩ من الأجهزة المتفجرة المرتجلة، فضلاً عن ٦,٤ مليون من المتفجرات من مخلفات الحرب و٣,١ مليون قطعة من ذخائر الأسلحة الصغيرة. وبالإضافة إلى ذلك، جرى أيضاً تدمير ٢٩ ٣٥٣ طنناً من الذخائر غير الصالحة، و٤٥٠ من المتفجرات غير المعروفة، و٢٤٥,٦ طنناً من نترات الأمونيا و١٤,٧٤ طنناً من كلوريد البوتاسيوم.

٨- وتقوم جميع عمليات الإفراج عن الأراضي في أفغانستان على المعايير والمبادئ الواردة في معايير الإجراءات المتعلقة بالألغام في أفغانستان التي تستند إلى معايير الأمم المتحدة الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام. وتشمل هذه الأنشطة الإفراج عن الأراضي عن طريق الإلغاء، والمسح (غير التقني والتقني)، والتطهير (اليدوي، والميكانيكي، وعن طريق الكلاب المدربة). وعلاوة على ذلك، يشكل تسليم المناطق الخطوة الأخيرة والحاسمة للإفراج عن الأراضي الملوثة التي تم تطهيرها من أجل استخدامها بصورة منتجة وآمنة. ولضمان حسن إدارة عملية التسليم، خصص مركز تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام في أفغانستان فصلاً لهذه الأنشطة في معايير الإجراءات المتعلقة بالألغام.

٩- وحققت عمليات التطهير فوائد مباشرة على صعيد الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات الريفية والحضرية على السواء، فضلاً عن الإسهام في تخفيض عدد الإصابات السنوية من ٢٠٢٧ إصابة في عام ٢٠٠١ إلى ٤٠٩ إصابة في عام ٢٠١١. وعلى سبيل

المثال، تم التعامل إلى حد كبير مع مشكلة الألغام في العاصمة كابول وبعض المدن الرئيسية الأخرى مثل قندهار وهيرات وخوست وجلال آباد وقندز، حيث تم تخليصها من كل حقول الألغام الشديدة التأثير. وتم تطهير الأراضي حول مطار كابول الدولي، كما سمحت أنشطة التطهير بإنشاء خط جديد للإمداد بالكهرباء من أوزبكستان في نصف احتياجات مدينة كابول من الطاقة الكهربائية.

١٠- واكتسب برنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام في أفغانستان خبرة ثرة وحقق نجاحات باهرة. وقد بينت عمليات التقييم الخارجية والداخلية أن البرنامج تمكن من تقديم مساهمة اجتماعية واقتصادية كبيرة لشعب أفغانستان. وتم تطوير معايير الإجراءات المتعلقة بالألغام. وضمّن البرنامج مفهوم ضبط الجودة الذي يؤدي إلى التحسن المطرد في نوعية الإجراءات المتعلقة بالألغام التي تُنجز في أفغانستان، وانخفاض عدد تقارير عدم التوافق بالرغم من زيادة أفرقة العمل. وبنسق البرنامج بصورة جيدة على الصعيدين الخارجي والداخلي ولديه صلات قوية بالوزارات، وعززت إدارة المعلومات. واستكملت عمليات التطهير بالجهود الرامية إلى إبعاد المدنيين عن المناطق الملوثة عن طريق وضع علامات واضحة وتنقيف المجتمعات المحلية المتأثرة بمخاطر الألغام. ومنذ انضمام أفغانستان إلى الاتفاقية في عام ٢٠٠٣، تلقى حوالي ١٣,٥ مليون شخص التوعية في مجال مخاطر الألغام. ويُعد برنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام في أفغانستان أكثر خبرة ونسوجاً وقدرة على التكيف في الوقت الراهن.

١١- وثمة عوامل متعددة حالت دون الامتثال للاتفاقية بعد عشر سنوات من الانضمام إليها، وهي تشمل ما يلي:

(أ) قلة التمويل - حجم التلوث بالألغام والمتفجرات الأخرى من مخلفات الحرب بالمقارنة مع الموارد والقدرات المتاحة للإجراءات المتعلقة بالألغام يمكن أن يُعتبر من الأسباب الأساسية لهذا الإخفاق. وبالرغم من التمويل السخي للبرنامج على مدى سنوات عديدة من جانب الجهات المانحة، لم يكن حجم التمويل ملائماً لحجم المشكلة؛

(ب) الأمن واستمرار النزاع - لم تتمكن أفغانستان حتى الآن من تحقيق الأمن والاستقرار في البلد منذ اندلاع النزاع المسلح في عام ١٩٧٩. وبالرغم من أن مزيلي الألغام تمكنوا من مواصلة العمل في الكثير من المناطق المتأثرة بالألغام، فقد أدى انعدام الأمن إلى إبطاء تقدم أعمال التطهير أو تعطيلها بالكامل في بعض المناطق؛

(ج) الألغام المضادة للآليات والمتفجرات الأخرى من مخلفات الحرب - نظراً لوجود مناطق عالية الأولوية ملوثة بالألغام مضادة للآليات، لم يتمكن برنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام في أفغانستان من التركيز حصراً على تطهير الألغام المضادة للدبابات. وكان لا بد من تخصيص بعض موارد الإجراءات المتعلقة بالألغام للتعامل مع مشكلة المتفجرات الأخرى من مخلفات الحرب؛

(د) عدم توفر سجلات وخرائط - من التحديات الرئيسية الاستخدام العشوائي للألغام وعدم توفر سجلات وخرائط للمناطق المغمومة، مما استوجب بذل جهود كبيرة لتحديد هذه المناطق. ونظراً لعدم توافر المعلومات الأساسية، كان على أفرقة المسح الاعتماد على السكان المحليين الذين كانت معلوماتهم محدودة بشكل عام عن المناطق المغمومة. ونتيجة لذلك، لا تحدد حقول الألغام المضادة للأفراد وتدمر بالسرعة المأمولة، وكانت هناك حاجة دائماً لتطهير مناطق شاسعة؛

(هـ) حقول الألغام المزعجة - غالبية المناطق المغمومة في أفغانستان تحتوي على ألغام مزروعة بشكل عشوائي تحت سطح الأرض. وأدى ذلك إلى جعل تحديد الألغام مسألة صعبة وتتطلب الكثير من الوقت؛

(و) التبليغ عن حقول ألغام جديدة - بالرغم من جهود المسح التي بذلت على الصعيد الوطني لتحديد المناطق المغمومة، بقيت العديد من هذه المناطق غير معلومة بسبب الافتقار إلى المعلومات وعدم الحاجة الماسة للاستفادة من الأرض. ونتيجة لزيادة استخدام الأراضي وحركة السكان، تم التبليغ عن حقول ألغام لم يسبق التبليغ عنها وأضيفت إلى قاعدة بيانات الإجراءات المتعلقة بالألغام. وعليه، تزيد الحاجة إلى التطهير بشكل مطرد؛

(ز) إمكانية الحد من أسباب كسب العيش - برنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام في أفغانستان من الجهات المهمة التي توفر أسباب كسب العيش لكثير من السكان على مدى أكثر من عقدين من الزمان. ويوظف البرنامج في الوقت الراهن حوالي ١٥ ٠٠٠ شخص. وقد يتأثر "إنجاز المهمة" بمشكلة قلة فرص توظيف الرجال والنساء في الريف، حيث ترى المجتمعات المحلية أن من مصلحتها التبليغ عن حقول الألغام المشتبه فيها لأن عمليات التطهير تشكل مصدر دخل لهم (توفير الوظائف، وتزويد أفرقة إزالة الألغام بالإمدادات من قبيل تأجير المركبات، توفير الوقود، والمواد الغذائية، وما إلى ذلك). وفي الكثير من الحالات وجد مركز تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام أن المجتمعات المحلية أبلغت عن حقول ألغام جديدة تم مسحها والتحقق منها لاحقاً من قبل المركز الذي اكتشف أن المعلومات زائفة؛

(ح) تكنولوجيا الإجراءات المتعلقة بالألغام - ثمة تطور في تكنولوجيا الإجراءات المتعلقة بالألغام منذ عام ٢٠٠٣، بيد أنه لم تحدث طفرة تؤدي إلى حدوث زيادة كبيرة في إنتاجية عمليات إزالة الألغام يدوياً، وهي الطريقة الرئيسية المستخدمة في أفغانستان. والأجهزة المتاحة للكشف عن المعادن لا تميز بين الألغام والقطع المعدنية. ويتلقى مزيل الألغام العديد من الإشارات الزائفة عن طريق جهاز الكشف أو الكلاب المدربة، مما يلزمه بالنبش والحفر من أجل العثور على اللغم. ولذا، تكون عملية تحديد موقع اللغم وتدميره بطيئة؛

(ط) تضارب الأولويات - شهدت أفغانستان عقب عام ٢٠٠١ زيادة كبيرة في المساعدة الدولية، حيث تم تخطيط وتنفيذ العديد من مشاريع الهياكل الأساسية. وجرى إنجاز الطرق السريعة الرئيسية في البلد، بالإضافة إلى إعادة تأهيل الشبكات الكهربائية القديمة

وإنشاء خط جديد يمتد من شمال البلد إلى العاصمة. وكانت غالبية هذه المشاريع بحاجة إلى عمليات تطهير وموارد كبيرة من أجل التصدي لمشكلة الألغام دعماً لمشاريع إعادة البناء والتنمية، عوضاً عن التركيز حصراً على إزالة حقول الألغام المضادة للأفراد.

١٢- وبالرغم من التقدم الكبير الذي تحقق، لا تزال أفغانستان اليوم من أكثر بلدان العالم تلوثاً بالألغام، حيث يعيش ٦٧١ ٠٠٠ مواطن أفغاني (٣ في المائة من مجموع السكان) على مسافة ٥٠٠ متر من منطقة ملوثة بالألغام. وخلال العام ونصف الماضيين، كان ٤١ مدنياً - أكثر من ٥٠ في المائة منهم صبيان - يتعرضون للموت أو الإصابات جراء حوادث ألغام أو متفجرات أخرى من مخلفات الحرب. أما المناطق المتبقية الملوثة بالألغام أو المتفجرات الأخرى من مخلفات الحرب، فيؤدي أكثر من ٨٠ في المائة منها إلى منع الاستفادة من الأراضي الزراعية، وتلك عقبة رئيسية في بلد يستخدم أكثر من ٧٠ في المائة من الأيدي العاملة في الأنشطة الزراعية. ويوجد قدر كبير من التلوث على مسافة ٢٠٠ متر من الهياكل الأساسية الهامة مثل نظم الري والطرق والمرافق الصحية ومعسكرات النازحين والمطارات وخطوط الكهرباء والجسور.

١٣- ويؤثر هذا التلوث حالياً في عدد كبير من المجتمعات المحلية الأفغانية، حيث يبلغ عدد المجتمعات المحلية المتأثرة بشكل مباشر من الألغام المضادة للأفراد أو الدبابات أو المتفجرات الأخرى من مخلفات الحرب ١ ٥٣٧ مجتمعاً محلياً (٤,٧ في المائة من إجمالي عدد المجتمعات المحلية في أفغانستان). وثمة تأثير غير مباشر كبير في مجتمعات محلية أخرى، حيث يؤثر التلوث في حركة السفر بين المجتمعات المحلية وفي مشاريع التنمية التي تعود بالنفع على العديد من هذه المجتمعات المحلية. وتخطط أفغانستان في الوقت الراهن لتنفيذ ٤٣ مشروعاً تنموياً هاماً تتطلب جميعها بعض الإجراءات المتعلقة بالألغام، مثل خط السكة الحديد بين كابل ومحافظة مزار، وثلاثة مشاريع سدود في محافظات كونار ولقمان وتاخار، والعديد من شبكات الطرق. وتعد هذه المشاريع حيوية بالنسبة للتنمية الاقتصادية في البلد، ويتعرض نجاحها للخطر ما لم تُحل مشكلة الألغام الأرضية والمتفجرات الأخرى من مخلفات الحرب.

١٤- ولكي تمثل أفغانستان للاتفاقية، وفقاً لطلب تمديد الأجل المحدد لها في ١ آذار/مارس ٢٠١٣، سيكون لزاماً عليها إزالة ٣ ٢٤٨ حقل ألغام مضادة للأفراد تبلغ مساحتها ٢٥٧,٩٢ كلم^٢. ومن المنظور الإنساني، لا يمكن أن تركز أفغانستان حصراً على إزالة الألغام المضادة للأفراد على حساب الألغام المضادة للدبابات وتطهير ميادين القتال. فهناك حقول ألغام مضادة للدبابات وميادين قتال ذات أولوية عالية تفوق الأولوية الممنوحة لبعض حقول الألغام المضادة للأفراد. وعليه، أُدرجت في خطة العمل أيضاً ١ ٠٩٧ حقل ألغام مضادة للدبابات تبلغ مساحتها ٢٤٧,٠٧ كلم^٢ و ٩٧ منطقة أخرى ملوثة بمتفجرات أخرى من مخلفات الحرب تبلغ مساحتها ٢٦,٨٨ كلم^٢.

١٥- وخطة العمل المقدمة مع طلب التمديد الحالي توضح المشاريع بحسب الأولوية وتبلغ تكلفتها ٦١٨,٦ مليون دولار أمريكي. وتم ترتيب المخاطر بحسب تأثيرها في المجتمعات المحلية ووضعت في مشاريع للتمكين من رصد وتقييم كل واحد من المشاريع البالغ عددها ٣٠٨ مشروعاً، وللمساعدة في حشد الموارد. وخطة العمل تضع في الحسبان معدلات الإنتاجية، والقدر المتاح من وسائل إزالة الألغام، والجوانب الأمنية. وقد وضعت خطة العمل لجنة مؤلفة من ممثلين عن مركز تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام في أفغانستان، وإدارة إزالة الألغام والوكالات الرئيسية السبع المعنية بإزالة الألغام للأغراض الإنسانية، وذلك من أجل كفاءة المسؤولية الجماعية والاتفاق على خطة وطنية. وبالإضافة إلى عمليات التطهير خلال السنة الأولى من التمديد، سيستكمل البرنامج مسح ٤٤٨ ٣٢ من المجتمعات المحلية في أفغانستان. وستتمكن أفغانستان بفضل عمليات المسح التي بدأت في نيسان/أبريل ٢٠١٢ من تأكيد المناطق الخالية من تأثير الألغام والمتفجرات الأخرى من مخلفات الحرب، علاوة على كفاءة التبليغ عن جميع مناطق الخطر وتسجيلها.

١٦- ويمكن تنفيذ الخطة بالكامل خلال فترة التمديد، شريطة توفير التمويل في الوقت المناسب وسماع الأوضاع الأمنية بتنفيذ الأنشطة في المناطق الملوثة. وتجدر الإشارة إلى أن خطة العمل تستند إلى تقديرات محافظة لنتائج عمليات التطهير، ولمساهمات الجهات المانحة. وإذا تجاوز التمويل التقديرات السنوية، يمكن إنجاز عمليات التطهير خلال فترة أقصر. وتشتمل خطة العمل على النقاط الرئيسية التالية:

(أ) عام ٢٠١٣: تطهير ٧١٢ منطقة خطرة والإفراج عن منطقة تبلغ مساحتها الإجمالية ٧٨,٠٩ كلم^٢؛ والإعلان عن خلو ٢٧٧ مجتمعاً محلياً و١٧ مقاطعة ومحافظة واحدة من تأثير التلوث بالألغام؛ ومسح ٨٦٣ من المجتمعات المحلية المتأثرة و٣٦١ ١٥ من المجتمعات المحلية غير المتأثرة؛ واستكمال المسح؛ وإعداد خطة عمل منقحة، بحسب الاقتضاء؛ والتخلص من الذخائر المتفجرة عن طريق تفتيش كل القرى في ٨٦٣ من المجتمعات المحلية المتأثرة و٢٢٩٥ من المجتمعات المحلية غير المتأثرة؛ واستكمال البحث في كل القرى؛ وستقوم أفرقة التخلص من الذخائر المتفجرة بتطهير الذخائر غير المنفجرة، وتقديم الدعم لأفرقة إزالة الألغام، فضلاً عن تطهير مناطق خطر صغيرة؛

(ب) عام ٢٠١٤: تطهير ٧٠٦ منطقة خطرة والإفراج عن منطقة تبلغ مساحتها الإجمالية ٦٤,٥٧ كلم^٢؛ والإعلان عن خلو ٢٤٢ مجتمعاً محلياً و٢٤ مقاطعة ومحافظة واحدة من تأثير التلوث بالألغام؛ وستقوم أفرقة التخلص من الذخائر المتفجرة بتطهير الذخائر غير المنفجرة، وتقديم الدعم لأفرقة إزالة الألغام، فضلاً عن تطهير مناطق خطر صغيرة؛

(ج) عام ٢٠١٥: تطهير ٦٥٤ منطقة خطرة والإفراج عن منطقة تبلغ مساحتها الإجمالية ٥٥,٤٠ كلم^٢؛ والإعلان عن خلو ١٨٥ مجتمعاً محلياً و٢٨ مقاطعة ومحافظة من تأثير التلوث بالألغام؛ وستقوم أفرقة التخلص من الذخائر المتفجرة بتطهير الذخائر غير المنفجرة، وتقديم الدعم لأفرقة إزالة الألغام، فضلاً عن تطهير مناطق خطر صغيرة؛

- (د) عام ٢٠١٦: تطهير ٥٢٨ منطقة خطرة والإفراج عن منطقة تبلغ مساحتها الإجمالية ٤٠,١٨ كلم^٢؛ والإعلان عن خلو ١١٦ مجتمعاً محلياً و٢٥ مقاطعة وخمس محافظات من تأثير التلوث بالألغام؛ وستقوم أفرقة التخلص من الذخائر المتفجرة بتطهير الذخائر غير المنفجرة، وتقديم الدعم لأفرقة إزالة الألغام، فضلاً عن تطهير مناطق خطر صغيرة؛
- (هـ) عام ٢٠١٧: تطهير ٤٠٧ منطقة خطرة والإفراج عن منطقة تبلغ مساحتها الإجمالية ٥٣,٦٢ كلم^٢؛ والإعلان عن خلو ١١٤ مجتمعاً محلياً و١٧ مقاطعة وأربع محافظات من تأثير التلوث بالألغام؛ وستقوم أفرقة التخلص من الذخائر المتفجرة بتطهير الذخائر غير المنفجرة، وتقديم الدعم لأفرقة إزالة الألغام، فضلاً عن تطهير مناطق خطر صغيرة؛
- (و) عام ٢٠١٨: تطهير ٣٧٦ منطقة خطرة والإفراج عن منطقة تبلغ مساحتها الإجمالية ٦٠,٣٤ كلم^٢؛ والإعلان عن خلو ١٦٥ مجتمعاً محلياً و١٩ مقاطعة وخمس محافظات من تأثير التلوث بالألغام؛ وستقوم أفرقة التخلص من الذخائر المتفجرة بتطهير الذخائر غير المنفجرة، وتقديم الدعم لأفرقة إزالة الألغام، فضلاً عن تطهير مناطق خطر صغيرة؛
- (ز) عام ٢٠١٩: تطهير ٢٧٣ منطقة خطرة والإفراج عن منطقة تبلغ مساحتها الإجمالية ٤٨,١٧ كلم^٢؛ والإعلان عن خلو ١٢٤ مجتمعاً محلياً و١٠ مقاطعات ومحافظة واحدة وإقليم واحد (في الشمال) من تأثير التلوث بالألغام؛ وستقوم أفرقة التخلص من الذخائر المتفجرة بتطهير الذخائر غير المنفجرة، وتقديم الدعم لأفرقة إزالة الألغام، فضلاً عن تطهير مناطق خطر صغيرة؛
- (ح) عام ٢٠٢٠: تطهير ٣٣١ منطقة خطرة والإفراج عن منطقة تبلغ مساحتها الإجمالية ٤٠,٣٦ كلم^٢؛ والإعلان عن خلو ١٣٠ مجتمعاً محلياً و١٨ مقاطعة ومحافظة واحدة وإقليم واحد (في الشرق) من تأثير التلوث بالألغام؛ وستقوم أفرقة التخلص من الذخائر المتفجرة بتطهير الذخائر غير المنفجرة، وتقديم الدعم لأفرقة إزالة الألغام، فضلاً عن تطهير مناطق خطر صغيرة؛
- (ط) عام ٢٠٢١: تطهير ٣٧٣ منطقة خطرة والإفراج عن منطقة تبلغ مساحتها الإجمالية ٣٤,٦٨ كلم^٢؛ والإعلان عن خلو ١٧٢ مجتمعاً محلياً و٥٦ مقاطعة وتسع محافظات وإقليمين (في الشمال الشرقي والجنوب الشرقي) من تأثير التلوث بالألغام؛ وستقوم أفرقة التخلص من الذخائر المتفجرة بتطهير الذخائر غير المنفجرة، وتقديم الدعم لأفرقة إزالة الألغام، فضلاً عن تطهير مناطق خطر صغيرة؛
- (ي) عام ٢٠٢٢: تطهير ٩١ منطقة خطرة والإفراج عن منطقة تبلغ مساحتها الإجمالية ٣٨,٤٢ كلم^٢؛ والإعلان عن خلو ١٢ مجتمعاً محلياً و٦ مقاطعات وأربع محافظات وثلاثة أقاليم (الأوسط والجنوبي والغربي) من تأثير التلوث بالألغام؛ وستقوم أفرقة التخلص من الذخائر المتفجرة بتطهير الذخائر غير المنفجرة، وتقديم الدعم لأفرقة إزالة الألغام، فضلاً عن تطهير مناطق خطر صغيرة.